تطور الحركة التعاونية فى ألمانيا

للدكتور توفيق أحمد المفتش بقسم التعاون بوزارة الزراعة

المقدمة

لقد توخيت فى وضع هذه المذكرة بحث معظم نقط الحركة التعاونية في الدولة الالمانية من الوجهة العملية التى قد تنير طريق بحثنا الى تخير النظام الاسمى لحركتنا المباركة .

ولست فى حاجة الى القول انه ما من دولة نجحت فى نظام الاقراض التعاونى نجاح الدولة الالمانية وخصوصافى تسهيل جميع اجراءات الاقراض الزراعى بأنواعه أوالحصول على أدوات الانتاج أوبيع المحاصيل والمنتجات الزراعية .

هذا وقد بدأت مذكرتى ببحثين في المسئولية والمهونة الحكومية اذ لهما شأن عظيم فى تقرير سير الحركة التعاونية خصوصا ونحن أمام بحثهما من الوجهة التنظيمية والقانونية والعملية في اللجنة المحترمة وقد بينت التطورات التى مرت بها حتى نكون على بينة من أمرها .

ولقد بحثت الاقراض الزراعى التعاونى طبقا لمبادىء التعاون المعروفة ولكن هذا الاقراض كما سيرى من المذكرة قاصر بطبيعة الحال على القروض القصيرة الاجل . أما النظام المتبع للانواع الاخرى من الاقراض فلها نظم خاصة كالطويل الاجل مثلا فله نظام غاية في الاحكام مع انتشار منشآته فى مختلف جهات المملكة وقروضه عند متناول كل مزارع بشروط غاية فى الاعتدال التى تقدمها جماعات قانونية على شكل شركات وجمعيات لا تسعى وراء الارباح الفادحة وتنقسم هذه الجماعات الى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسم الاول — أربعة أنواع :

١ — بنوك الاقراض برهن الاراضى Landschaften

٢ — « « « للدولة أوالمديرية أوالمركز

٣ — « « « المساهمة ٠

٤ — « « « التوفير ٠

وكلها تعطى قروضا بدون الحاجة الى معرفة أسبابها ومسبباتها ٠

القسم الثانى وهى :

١ — اعتمادات اصلاح الاراضى (Land Improvement Funds)

٢ — بنوك اصلاح الاراضى (Land Improvement Aumnity Banks)

٣ — بنوك المديريات للاسعاف (Provincial Aid Banks)

٤ — شركات التأمين الاهلية (Imperial Insurance Institutions)

وكلها تعطى قروضا لاصلاح الاراضى وعمليات البناء ٠

القسم الثالث (Rent Charge Banks) :

وهى بنوك الاملاك التى تعطى قروضا لانشاء وتجهيز الممتلكات وتنمية الملكية الصغيرة ٠

وفي بحث هذه الانواع خروج عن بحثنا التعاونى الحالى ولكنه من جهة أخرى جدير بالاثبات فالاقراض الزراعى المصرى عامة يحتاج لبحث جدى بأن توضع له الاسس الاهلية القويمة ٠ والاقراض التعاونى الزراعى أول هذه الاسس ٠

وليس النظام التعاونى الالمانى ابن يومه بل هو ابن التجارب والخبرة والتفكير أثناء أحقاب عدة تغلب فيها القوم في النهاية على كل الصعاب التى اعترضتهم حتى صار نبراسا وهاجا لكل داع الى التعاون ونظمه ٠

مبدأ المسئولية المطلقة أو المحددة :

لقد كان مبدأ المسئولية المطلقة هو المبدأ الوحيد لتأسيس الشركات التعاونية حتى صدور قانون التعاون في سنة ١٨٨٩ ٠ وأن عرض مسئولية الاعضاء المطلقة بكامل ممتلكاتهم في السوق المالية خير باعث على ايداع أموال

الاعضاء وغيرهم فى صندوقها وهذا مما يزيد ثقة البنوك المالية فيها فيقدمون اليها حاجتها المالية لدى الطلب بينما لا يمكن لدائنى شركات المسئولية المحدودة تحديد مقدار مسئوليتها المصنة في نظامها الداخلى الا بعد تقدير مسئولياتها وتعهداتها المختلفة السابقة ، ولذا فمودعى الاموال أو المقرضين أو الموردين يحرصون على معرفة هذه التقديرات قبل أن يقدموا على اقراضها • أن رأس المال العامل لتسعين في المائة من البنوك القروية مكون من ودائع أعضائها أو غيرهم ومن سلفيات من البنوك المركزية وما كان ليتسنى ايجاد هذه الاموال الوفيرة لو لم يثق أصحابها بضمان عودتها التام هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الشعور بالمسئولية المطلقة يبعث في لجنى الادارة والمراقبة اتباع منتهى الدقة في المحاسبة والمعاملة والمراقبة •

وأن مبدأ المساواة ليتمثل في ذات المسئولية المطلقة كل التمثيل فامتلاك العضو لحصة واحدة فقط مساواة ظاهرة بين أعضاء الشركة كما تبعث ليقظة وانتباه الاعضاء ذوى اليسار لمراقبة أعمال الشركة عن كثب خوفا على مالهم وممتلكاتهم من الضياع •

وقد دعا رايفيزن وشولتش ديلتش شركائهما الى اتباع المسئولية المطلقة ومذ أن بدأت حركة تأسيس شركات رايفيزن حتى اليوم وهى تؤسس على هذه المسئولية بينما لا يرى اتحاد شركات شولتس ديلتش ضرورة تحديد مبدأ المسئولية بصفة نهائية قبل النظر فى الحالة السائدة في الجهات الطالبة ولكنه من جهة اخرى يفضل اتباع مبدأ المسئولية المطلقة فى الشركات الحديثة حتى تصل الى درجة معينة من التقدم والثبات • ولم يسمح اتحاد شولتش للشركات ذات المسئولية المحدودة بالاندماج في عضويته الا منذ سنة ١٨٩٥ (توفي شولتس سنة ١٨٨٣) ومنذ ذلك التاريخ بدأت شركات هذا النوع الاخير في الازدياد • وقد أوصى الاتحاد الامبراطورى سنة ١٩٠٠ شركات التعاون بالاخذ بالمبدأ المطلق ليسهل عليها الحصول على ما تطلبه من القروض المالية •

قلة خطر المسؤولية المطلقة فى شركات الاقراض الزراعية التعاونية :

ان الخطر من المسئولية المطلقة فى حالة الشركات الزراعية أقل بكثير أولا يذكر بجانبه في حالة الشركات التعاونية الصناعية (Urban Societies) للاسباب الآتية :

١ — صغر منطقة العمل .

٢ — معرفة الاعضاء بعضهم البعض .

٣ — رؤوس الاموال الاضافية العاملة التى لا تعطى الا بالضمان .

٤ — جملة معلومات أعضاء مجلس الادارة والمراقبة عن أعضاء الشركة وأهالى الجهة ولا ينتظر أن تكون مخطئة للاسباب السابقة .

٥ — عدم وجود دواع للمضاربة والعمليات الشاذة اذ ذلك ممنوع على الشركات .

٦ — مسئولية أعضاء مجلس الادارة والمراقبة المطلقة في الدرجة الاولى وأخيرا .

٧ — تفتيش ومراجعة الحسابات الواجب اجراؤها قانونا مرة كل سنتين على الاقل .

وقد كانت نتيجة ما سبق أن حق للشركات أن تفخر بثبات مركزها المتين اذ أن عدد شركات الاقراض الزراعية التعاونية التى أفلست فى بحر خمسة عشر عاما (من سنة ١٨٩٥ الى ١٩١٠) لم يتجاوز التسعة عشر شركة كما هو مبين في الجدول الآتى مع مقارنتها بمثيلاتها الصناعية والبيوت المالية :

	المدة	عدد السنين	عدد الافالیس
الشركات الزراعية	١٨٩٥ — ١٩١٠	١٥	١٩
الشركات الصناعية	١٨٩٥ — ١٩٠٨	١٣	٦٩
البيوت المالية	١٨٩٥ — ١٩٠٥	١٠	٣٨٦

هذا وقد أخذ قسما من المملكة الالمانية (ساكسونيا وبرامونيا) بمبدأ المسئولية المحدودة وفضلها كثيرا على المطلقة بعكس باقى الدولة • ففى سنة ١٩١٢ كان عدد الاولى ٧ر٧ في المائة من جملة الشركات الزراعية للاقراض في المملكة كلها بينما كانت تعادل ٧٦ فى المائة من جملة الشركات هذا القسم (٩٨٣ شركة ذات المسئولية المحدودة من ١٢٩٠ شركة جملة الشركات) ولذلك يحسن بحث أسباب هذه الظاهرة والنظام الذى اتبع أيضا •

لقد أسست أول شركة على نظام شولتس ديلتش في ساكسونيا ثم تبعها الكثير والظروف مختلفة أفلس بعضها مما أثر على الفكرة التعاونية التى كانت قد بدأت في أخذ المركز اللائق بها • وعند صدور قانون سنة ١٨٨٩ كان عدد شركات الاقراض الزراعية التعاونية قليلا وكانت ثقة أصحاب الاملاك الزراعية فى التعاون قد تزعزعت لسقوط كثير من الشركات التى تأسست قبل صدوره لاخذها بالمسئولية المطلقة وتدهور معها كثير من المزارعين وقد كان ذلك صدمة قوية للمبادىء التعاونية فى هذه الجهات والى ذلك أيضا يعود السبب في انتشار شركات الانتاج والتوريد عن شركات الاقراض التى انتشرت فى باقى أنحاء ألمانيا فلما أن صدر القانون المذكوروسمح بانشاء الشركات ذات المسئولية المحدودة بدأت ساكسونيا بانشائها وأخذت بهذه المسئولية للتغلب على الثقة المزعزعة لدى المزارعين •

ومما ساعد على نجاح فكرة المسئولية المحدودة فى ساكسونيا أن نظام توزيع الملكية بها متناسب مع حالة توزيعها عن غيره في جهات أخرى فكان توزيع المسئولية متناسبا أيضا • وقد وضع نظام لمسئولية الاعضاء المحدودة على أساس الحصة طبعا كانت النتيجة منه أن مسئولية الشركات المحدودة تعادلت تقريبا من جهة المقدرة على الاقتراض مع مسئولية غيرها المطلقة •

وكان نظام توزيع الحصص في هذه الشركات ذات المسئولية المحدودة على أساس أن يأخذ كل عضو حصة قيمتها خمسة شلنات عن كل شلن من ضريبة الاراضى الاضافية التى يدفعها (تدفع هذه الضريبة عن الاراضى التى تجاوزت قيمتها ٣٠٠ جنيه) وأن تكون مسئولية محددة بعشرة جنيهات عن كل حصة وقد حدد أكبر عدد يمكن احرازه من الحصص كما حددت القروض بالنسبة للمسئولية المذكورة فعضو يمتلك عشرين حصة يكون مسئولا عن ٢٠٠ جنيه وبذلك تكون قيمة أرضه المدفوع عنها المال تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه • وقد تحددت مقدار القروض بثلاثه أرباع المسئولية فينال هذا العضو $\frac{\text{جنيه}}{\text{جنيه}} \frac{٣ \times ٢٠٠}{٤} = ١٥٠$ فاذا طلب العضو قروضا أكبر من نسبة مسئولية أو كان مركزه المالى ضعيفا طولب بتقديم ضمانات خاصة •

الشركات ذات المسؤولية المحدودة فى بومرانيا :

لقد أثرت النظرة الساكسونية على أهل بومرانيا فأخذوا بوجهه نظرهم وأوجبوا على العضو أن يأخذ حصة (تحددت قيمتها بستة شلنات•) عن كل أربعة شلنات أو كسورها من الضريبة الاميرية وأن تكون قيمة مسئولية الحصة ١٢٫٥ جنيه كما حددوا أكبر عدد ممكن احرازه بخمس وعشرين حصة أى أن أكبر مسئولية لعضو هى ٣١٢٫٥ جنيه وكما هو الحال فى ساكسونيا تعطى القروض في الاحوال العادية لغاية ٣٫٤ المسئولية•

ولقد أمكن لهذه الشركات أن تبرهن على أن المعارضة المعلومة للمسئولية المحدودة فى أن مقدرتها على الاقتراض ضعيفة بالنسبة للمطلقة يمكن التغلب عليها بما سنوه من نظام توزيع الحصص فتصبح مقدرتها أو اعتمادها الاقراض قوى يعادل تقريبا لمقدرة الشركات ذات المسئولية المطلقة •

أما الحد الاعلى لقروض شركات الاقراض من بنوكها المركزية فهو ٣٫٤ جملة المسئولية •

المساعدة الحكومية للتعاون :

لقد كانت نظرة الحكومة الاولى للتعاون نظرة عداء وريبة فمنعت حكومة ساكسونيا اجتماعا للشركات التعاونية المنشأة على نظام شولتس أريد عقده فى درسدن سنة ١٨٥٩ كما أن دعوة أحدهم للحكومة البروسية فى سنة ١٨٦٧ بأن تنشىء بنكا تعاونيا أهليا باعانة منها قدرها ٣٠٠٠٠٠ جنيه اعتبرها أعضاء الحكومة دعوة شيوعية . ولكن هذه النظرة تغيرت بعد أن ازداد بؤس طبقة الصناع وتحكم أرباب الاعمال بهم فعهدت الحكومة في سنة ١٨٦٥ الى لجنة في بحث خير الوسائل لنشر شركات التعاون بين عمال المصانع . وبعد ذلك بعدة سنين منح ملك بروسيا اتحاد رايفيزن فى نيوزيلند منحة من جيبه الخاص كما منح لاسال (Lassalle) الاشتراكى الشهير بواسطة البرنس بسمرك منحة لانشاء شركة تعاونية بين بعض صناع مغازل سيليزيا الذين كانوا في حالة اعتصاب .

ولقد اختلفت وجهة نظر التعاونيين نحو المساعدة الحكومية فبعضهم كان يعارضها كل المعارضة وهم جماعة شولتس الاولى قرروا فى مؤتمرهم بمدينة استتين سنة ١٨٦٥ اعتبار أى مساعدة أو تداخل من الحكومة لنشر الحركة التعاونية ضار بها نفسها وما زالت الجماعة المذكورة سائرة على مبدئها وقرارها هذا ومتبعة وجهة نظرها وما زال الاتحاد العام General (Schultze Delitzsch) Federation يعتبر أن مبادىء التعاون الحقة هى فى الاعتماد على النفس والادارة والمسئولية الذاتيتين . ولكن جماعة المنشئات التعاونية الزراعية قبلت هذه المساعدة بشروطها المحدودة التى قدمت بها .

وكانت هذه المساعدة على شكلين أن انفصلا في الاول فقد اتصلا في النتيجة وهى مساعدات مادية وأدبية ويمكن النظر اليها من جهة أخرى كمساعدات مباشرة ومساعدات غير مباشرة فالاولى كأن تكون منحا (١) لتغطية مصاريف تأسيس انشاء الشركات (٢) اعانات المصاريف المراقبة الحسابية التى تقوم بها الاتحادات (٣) لنشر الدعوة التعاونية

(٤) تقديم رؤوس أموال للبنوك المركزية بسعر منخفض (٥) وأحيانا لتكوين رؤوس أموال لمنشئات تعاونية (٦) مساعدة الشركات للحصول على امتيازات وشروط حسنة لدى الهيئات العامة .

أما الادبية فتنحصر في أن يقوم الموظفون العموميون وخصوصا مفتشى الزراعة مأمورى المراكز بالدعوة الى التعاون تنفيذا لخطة الحكومة التى جعلت التعاون وضعا من أوضاعها الاساسية . والى هذه المعونة الادبية يعود فضل كبير في انتشار التعاون الزراعى فى البلاد الالمانية .

وبينما كانت المساعدة المالية المباشرة للتعاون الزراعى عامة فى معظم ممالك الاتحاد الالمانى لا فرق بين المنشآت التعاونية الزراعية المختلفة الاغراض والمقاصد كانت هذه المساعدة محدودة وفي حدود ضيقة للمنشآت التعاونية الصناعية (Urban Societies)

فلما أن شبت الحركة وثبتت أقدامها رأى القوم أن يقللوا ما أمكن من المساعدات المالية للشركات التعاونية وان أعطوها فباحتياطات كثيرة . ورغما عما وصلت اليه الحركة فالمساعدة ما زالت ضرورية .

وتنحصر أشكال المساعدة الحكومية حسب ما سبق ذكره في :

١ — تغطية مصاريف تأسيس الشركات :

يختلف تقديم المساعدة بالنسبة للشركات المؤسسة فالحديثة تقدم لها الحكومة أحيانا تبرعات لتغطية المصاريف الاولية كالدفاتر اللازمة والختم والتسجيل الخ أو يدفع لها الاتحاد ذلك . ويختلف المبلغ بالنسبة لاختلاف ممالك الاتحاد ويتراوح بين ٢ر٥ جنيه و٧ جنيه للشركة الواحدة .

٢ — مصاريف المراقبة الحسابية التى يقوم بها الاتحاد :

تمنح الحكومات المركزية الالمانية الاتحادات التعاونية الزراعية الكائنة بعواصمها منحا سنوية لمساعدتها على تغطية مصاريف المحاسبين والمراجعين وتتراوح هذه المنح بين ٢٢٥ و ٣٢٥ جنيه . وقد منحت الحكومة البروسية الاتحاد الامبراطورى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٠٩٠ لمصاريف الاحصاء التى

قام بها ولادارته لمدرسة التعاون المؤسسة فى درامستاد (Darmstadt) وبالجملة تدفع الحكومة سنويا نصف مصاريف الاحصاء والمدرسة .
وقد أعطت حكومة بافاريا الاتحاد الاهلى البافارى لدى تأسيسه سنة ١٨٩٣ مبلغ ٣٠٠ جنيه لتسديد مصاريف انشائه وكانت تقدم اليه سنويا من سنة ١٨٩٤ لغاية سنة ١٨٩٧ اعانة قدرها ١٢٧٥ جنيها لمصاريفه العمومية وتكاليف المراقبة ومن سنة ١٨٩٧ لغاية سنة ١٩٠٣ مبلغ ١١٢٥ جنيها له ومبلغ ٣٢٥ جنيها لبنكه المركزى وبعد سنة ١٩٠٤ مبلغ ١٧٠٠ جنيه سنويا .

٣ — نشر الدعوة :

لم تقتصر الاعانات هنا على الحكومة فقط بل اشتركت فيها الهيئات العامة كالغرف الزراعية واختلف مقدار الاعانة التى كانت تقدم للاتحادات بين ٥٠ و ٣٥٠ جنيها سنويا ومما يستحق الذكر تقرير القاء محاضرات تعاونية سنوية على الجند في معسكراتهم وتعهد وزارة الحربية البافارية باستيراد جميع حبوبها من شركات التعاون لمخازن الغلال المنشأة فى بلادها .

٤ — تقديم رؤوس أموال للبنوك المركزية بسعر مخفض :

وهنا المساعدة القيمة التى وضعت بها أسس الحركة التعاونية والتى لها الفضل الاكبر في انقاذ الفلاح الالمانى ماليا فتقدم اجتماعيا وبلغ ذلك الشأو العظيم والكفاية الاجتماعية التى يرفل فيها الآن .

تبتدىء هذه المساعدة بصفة ظاهرة رسمية في سنة ١٨٩٣ حين قدمت الحكومة المركزية فى ورتمبرج مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بسعر ٣ في المائة ليكون رأسمالا للبنك التعاونى المركزى بها لاقراض المزارعين كما قدمت ١٥٠ جنيها لتغطية مصاريف انشائه .

وفي سنة ١٨٩٥ أنشىء البنك البروسى الاهلى برأسمال قدره ٢٥٠٠٠٠ بسعر ٣ في المائة لتمويل التعاون الزراعى وزيد رأس المال تبعا للطلب على قروضه حتى بلغ سنة ١٩١٢ مبلغ ٣٧٩٠٠٠٠٠ جنيه وسيأتى الكلام عليه بالتفصيل .

وقد كانت الحكومة البافارية أكرم الحكومات في معاملة حركة الاقراض الزراعى ففى سنة ١٨٩٤ أنشىء البنك المركزى التعاونى بمونيخ فقدمت اليه ٥٠٠٠ جنيه كرأس مال عامل ثم زادته ٥٠٠٠ جنيه أخرى في سنة ١٨٩٨ حين أقرضته ٩٥٠٠٠ جنيه بسعر ٣ فى المائة زادته حتى ١٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٠ ، وقد بلغ رأس المال العامل للبنك المذكور سنة ١٩١١ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه وزيادة على ذلك فقد فتح البنك الملكى البافارى للبنك المركزى حسابا جاريا لغاية ٥٠٠٠٠ جنيه بسعر يقل ١ في المائة عن السعر الجارى على أن لا يقل عن ٣ في المائة . ولما تأسس البنك الزراعى البافارى سنة ١٨٩٦ كشركة تعاونية بمسئولية محدودة للتسليف على رهون قدمت له الحكومة (١) مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه بدون فائدة ترد بالاتفاق (٢) اعتماد لغاية مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر ٣ في المائة و(٣) هبة قدرها ٣٠٠٠ جنيه لمصاريف التأسيس .

وفى سنة ١٩٨٤ أى قبل تأسيس البنك الاهلى البروسى قدمت الحكومة البروسية لدولة ساكسونيا مبلغ ٣٠٠٠٠ بسعر ٤ في المائة كرأس مال عامل للبنك التعاونى الزراعى المركزى المؤسس بمدينة Halle كما أن حكومة هانوفر أودعت مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ببنكها المركزى لاعمال تسليفه التعاونى . وقد دفعت حكومة بادن في سنة ١٩١٠ الى اتحاد الاقراض الزراعى ٤٠٠ جنيه لمصاريفه العمومية و٧٥ جنيها لمصاريف دفاتر وتسجيل الشركات الجديدة كما أقرضته مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه بسعر ٤ في المائة لاقراض شركاته وكما قدمت في السنة ذاتها لاتحاد شركات التوزيع مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه بسعر ٤ فى المائة .

وقد أشارت حكومة ورتمبرج على شركاتها التعاونية سنة ١٨٩٣ أن تؤسس لها بنكا مركزيا وقدمت له اعتمادا لغاية ٥٠٠٠٠ جنيه بسعر ٢ في المائة (وبلغ أخيرا ٣ في المائة) و١٥٠ جنيها لمصاريف التأسيس

وفي مملكة ساكسونيا ينال الاتحاد التعاونى الزراعى اعانة سنوية قدرها ٦٠٠ جنيه لمصاريف الادارة كما أنه ولبنكه المركزى من الحكومة اعتماد مالى بسعر خاص ولغاية ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٥ — تكوين رؤوس أموال شركات تعاونية :

أقر البرلمان البروسى بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ اعتمادات مالية لتأسيس شركات تعاونية لمخازن الغلال بلغ مجموعها ٢٥٠٠٠٠ جنيه كما أقرضت الحكومة أيضا الشركة المركزية لبيع المواشى ببرلين مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه بسعر ٣ ١/٢ في المائة

٦ — مساعدة الشركات للحصول على امتيازات وشروط حسنة لدى الهيئات العامة :

ومن ذلك امتياز نقل الآلات الزراعية الخاصة بشركات التعاون الزراعية بأسعار مخفضة بالسكة الحديدية وكذلك منحت حكومة بادن شركاتها حق اجراء جميع التحليلات فى معامل محطة Augustenburg مجانا وكما خفضت بعضها أجرة السفر لاعضاء الشركات التعانية أثناء الاجتماعات العمومية لاتحاداتهم .

ملخص حركة المنشئات التعاونية واحصائيات عنها :

١ — شركات الاقراض التعاونية (البنوك القروية والبنوك الشعبية):

وهى العمود الفقرى لجميع المنشآت التعاونية الالمانية واليها يرجع الفضل في ثبات مركز الفلاح الالمانى أمام الازمات المختلفة وهى تقوم بكافة أنواع الاقراض بشروط تختلف باختلاف الغرض المطلوب له القرض .

٢ — شركات التوريد التعاونية :

منها شركات خاصة باستيراد وتوريد اللوازم الزراعية لأعضائها وخصوصا الاسمدة الكيمائية والعلف كما تقوم بنوك قروية كثيرة بهذه العملية أيضا .

٣ — شركات الالبان :

وهى نوعان مسجلة وغير مسجلة وتنقسم كلها الى ثلاثة أشكال أساسية الاولى شركات فرز اللبن وصناعة الزبدة والثانية شركات بيع الالبان والثالثة شركات فرز القشدة وتوريدها للشركات المركزية .

لا يسمح الاتحاد بانشاء شركة تعاونية من هذا النوع الا اذا ضمن توريد الالبان الكافية من ٣٠٠ الى ٤٠٠ بقرة حلوب .

٤ — شركات بيع الغلال ومخازنها :

وقد أعانت الحكومة هذه الشركات ماليا لانشاء مخازنها واقامة آلات التنظيف ولتخزين وقد قدمت لها الحكومة البروسية حتى سنة ١٩٠٦ ٢٥٠٠٠٠ جنيه والحكومة البافارية حتى سنة ١٩١١ ، ١٦٦٠٠٠ جنيه (لاقامة ١٦٦ مخزن غلال) للاغراض السالفة الذكر . أما الفوائد التى تنتظر منها فتنحصر فيما يأتى :

١ — تسهيل اجراءات التنظيف والتجفيف والتقسيم الى درجات وأيضا خلط الانواع التى تورد اليها لتقديمها الى السوق بالشكل المقبول والصنف المطلوب .

٢ — تنظيم الأسعار بالنسبة للعرض والطلب .

٣ — تمكين المزارعين من الاقتراض على غلالهم المخزونة بالشركة

٤ — رفع أو تقليل مكاسب الوسطاء الى أقل ما يمكن وأيضا تقليل مصاريف النقل .

ولقد تمركزت سوق بيع الغلال لدرجة معينة مما أدى الى ضمان أسعار بيعها .

٥ — شركات بيع المواشى :

انه بفضل نشاط وخبرة الفلاح الالمانى أمكن تغطية ٩٥ في المائة من طلبات اللحوم الداخلية من المواشى الالمانية نفسها كما أنه مما يستحق الذكر أن ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة من المواشى والخنازير مقدمة من مزارعين لا تتجاوز ملكية الواحد منهم الخمسة والعشرين فدانا . هذا ورغما عن

زيادة الطلب على اللحوم فلا يصل الفلاح الى الثمن اللائق لما يقدمه الى السوق بل يغبن كثيرا وهذا ناتج عن سوء حالة سوق المواشي وطريقة الوساطة في بيعها حيث يجمع الوسطاء المواشي بكل الطرق الممكنة ثم يصدرونها الى أسواق المواشي المركزية التي توجد بجوارها دائما المذابح المجهزة بأحدث الادوات والمباني وحيث يتحكم في السوق نفر قليل من التجار والجزارين .

فللتغلب على هؤلاء الوسطاء وعلى نتائج وساطتهم ساعدت الحكومة أهالى النواحى التى تشتغل بتربية الماشية على انشاء الشركات التعاونية التى تقوم بجمع المواشي من أعضائها ثم تبيعها لحسابهم في أسواق مركزية أوجدتها اتحادات هذه الشركات . ولهذا النوع من الشركات نظام خاص من حيث العضوية والمسئولية الخ .

٦ — شركات بيع البيض :

تتساوى انجلترا وألمانيا فيما تستوردانه من البيض ولذا سعت في الثانية جماعات تنظيمية عديدة بنصح الفلاحين وارشادهم الى خير الطرق للسيطرة على سوق البيض وضرورة تمكنهم منه اذ ما يدفعه المستهلك الالمانى للموردين الاجانب عظيم جدا فتأسست بناء على ذلك شركات تعاونية لجمع البيض وبيعه . ومن أعمالها أيضا تحسين نسل الدجاج واكثار كمية البيض الناتجة منه بادخال أنواع جديدة وتحسين تغذيتها وأمكنة تربيتها .

٧ — شركات الكهرباء :

هى احدى نتائج التطور التعاونى في الاخذ بتعاليمه وتطبيقها على جميع احتياجات الفرد وقد انتشر هذا النوع من الشركات انتشارا عظيما فى المناطق الزراعية . ولما لم تكن هناك ولا شركة واحدة في سنة ١٩٠٠ صارت في سنة ١٩٠٧ ، ١٦ شركة وبلغ عددها في سنة ١٩١٣ ٧٠٠ شركة . هذا واستعمال الآلات الزراعية المختلفة باعث على انتشارها بين المزارعين في أقاصى الجهات كما أن الوفر في العمل اليدوى

الذى سببته تلك الآلات لا يستهان به من الوجهة المالية . ولقد ساعد موظفو الحكومة على اختلاف درجاتهم على جعل التيار الكهربائى فى متناول صغار المزارعين كما اشترك كثير من المراكز والبلديات في حصص هذه الشركات وفي استهلاك تياراتها مما جعل أسس هذه المنشآت قويا ثابتا بعد أن تبين أن استهلاك المزارعين للتيار الكهربائى معين في أوقات معينة في السنة فاشتراك هذه المراكز والبلديات يضمن دوام ادارة محطات التوليد .

٨ — شركات الآلات الميكانيكية :

انه وان كانت أغلب الشركات التعاونية من بنوك تعاونية وشركات توريد وشركات ألبان وغيرها تستعمل الآلات المختلفة فى أعمال أعضائها بتأجيرها لهم مثلا الا أنه توجد شركات خاصة للآلات فقط فمثلا شركات آلات الدراس وشركات آلات الحراثة التى كان عددها سنة ١٩١٠ ٥٧١ شركة وعدد أعضائها ١٢٤٤١ عضوا وللنوع الاول الاغلبية وليس هذا بالمستغرب اذ ليس في مقدرة كل مزارع امكان احراز آلة دراس (ثمنها يختلف بين ٤٠٠ — ٧٠٠ جنيه) ولكن في امكان أية مجموعة احرازها وادارتها وايجاد الامكنة اللازمة لها .

٩ — شركات مختلفة :

شركات زراعة العنب : تأسست هذه المنشآت في النواحى التى تغلب فيها زراعة العنب لجمعه من الاعضاء واستخراج عصيره ومعالجته بالطرق الواجبة وبيعه خمرا اما لحساب الاعضاء أو لحساب الشركة حسب النظم المتبعة فيها .

شركات التقطير : وهذه لتقطير الكحول من البطاطس ، اذ لما كان من المحقق ضياع ما يقرب من ١٠ من المائة من جملة محصول بطاطس ألمانيا بالعطب والعفن تأسست جملة منشآت تعاونية وخلافها للاستفادة من هذه الوجهة ومنها هذه الشركات .

شركات السكر : لما كان البنجر من المحاصيل الرئيسية فقد انشئت شركات ومعامل الاسس التعاونية لاستخراج السكر ومما ثبت أقدامها وجوب توريد بنجر جميع الاعضاء الى الشركة التى توزع أرباحها الناتجة بالنسبة للكميات الموردة من كل عضو .

شركات تحسين النتاج : وهى لايجاد أنواع جيدة من الماشية وتوزيعها مع اعطاء النصح والارشاد في هذه المسائل وتنظيم الاسواق لها . وايجاد سجلات للماشية . وهى تنال اعانات حكومية وغير حكومية لمباشرة عملها .

شركات شراء الاراضى واستعمارها : وهذه قليلة جدا ونادرة الا أن بعض البنوك التعاونية قامت بشراء مزارع واسعة وزعتها على أعضائها لاستعمارها وفلاحتها ونجحت فى هذا النوع من التعاون .

احصائية عن الشركات التعاونية الالمانية المسجلة
حتى أول يناير سنة ١٩١٨ (ما عدا الشركات المركزية)

نوع الشركة التعاونية	الجملة	المسئولية		
		المطلقة العامة	المطلقة الخاصة	المحدودة
(١) المالية	١٩٧٩٣	١٧١٣٨	٤١	٢٦١٤
منها للاقراض	٧٧٤٦	١٦٣٥٧	١٦	١٣١٣
(٢) للواد الخام — الصناعية	٨٥٦	١٢	٤	٨٤٠
(٣) « « — الزراعية	٢٧٥١	١٢٤٨	٤	١٥٣٤
(٤) لشراء البضائع	٤٩٣	٥	—	٤٨٨
(٥) للأشغال الصناعية	٣٤٠	٧٠	١	٢٥٩
منها للكهرباء	٣٩	٥	—	٣٤
(٦) للأشغال الصناعية الزراعية... ...	٢٢١٨	٥٨٧	١٠	١٦٢١
منها للكهرباء	١٢٨١	١٥٩	٣	١١١٩
(٧) لاستيراد العدد والآلات	١٣	٣	—	١٠

(تابع) احصائية عن الشركات التعاونية الألمانية المسجلة حتى أول يناير سنة ١٩١٨ (ماعدا الشركات المركزية)

نوع الشركة التعاونية	الجملة	المسؤولية		
		المطلقة العامة	المطلقة (١) الخاصة	المحدودة
(٨) المخازن الصناعية	١٣٠	٨	٢	١٢٠
(٩) « الزراعية	٦٠٨	٥٨	١	٥٤٩
(١٠) للمواد الخام والمخازن الصناعية ...	١٨٧	٣	—	١٨٤
(١١) « « الزراعية ...	٣٢	٣	—	٢٩
(١٢) للانتاج الصناعى	١٠٢٩	١٥	٣	١٠٠١
(١٣) « الزراعى	٤٠٩٢	٢٤٨٠	٨٣	١٥٢٩
منها للألبان	٣٤٤٠	٢٢٢٧	٧٥	١١٣٨
« للتقطير	١٩١	٥٣	٢	١٣٦
« للخمور	٢٠٠	١٨٣	٢	١٥
« لزراعة واستثمار حدائق الفاكهة	٢٤٥	١٥	٤	٢٢٦
« للحوم والأسماك...	١٦	٢	—	١٤
(١٤) تربية الماشية والمراعى... ...	٥٦٠	٧٠	—	٤٨٩
(١٥) للاستهلاك	٢٢٧٧	١٠٥	٣	٢١٦٩
(١٦) للمساكن والبناء	١٣٩١	٨	—	١٣٨٣
(١٧) للمساكن والبناء وإقامة بيوت الجماعات	١٣٨	—	—	١٣٧
(١٨) مختلفة	٣٧١	٣١	٣	٣٣٧
الجملة	٣٧٢٨٤	٢١٨١٥	١٥٦	١٥٣١٢

(١) تختلف عن المنطقة العامة بأن الاعضاء يسألون أمام النقابة وحدها لا أمام المدائنين مباشرة كالعامة .

احصاء عن الشركات التعاونية المركزية المسجلة

نوع الشركة المركبة	عددها فى أول يناير سنة ١٩٢١	الزيادة	العجز	عددها فى أول يناير سنة ١٩٢٢
(١) مالية Credit	٦٣	٣	٣	٦٣
(٢) رئيسية :				
(١) للواد الخام والانتاج :				
(١) زراعية	٢٨	٣	١	٣٠
(٢) صناعية	٢٩	٢	٢	٢٩
(٢) لمبيع المحاصيل والمنتجات الزراعية :				
(أ) الغلال	٨	—	—	٨
(ب) الألبان	٦	—	—	٦
(ج) البيض والدجاج	١	—	—	١
(د) الخمور	١	—	—	١
(هـ) تقطير الكحول	١	—	—	١
(و) الفاكهة والخضر	—	—	—	—
(ز) الماشية	٣	١	—	٤
(٣) وللواشى	١	١	—	٢
(٤) لشراء لوازم الجماعات...	٣	١	—	٤
(٥) لشراء وبيع الآلات والأدوات الزراعية ...	٢	—	—	٢
(٦) للاستهلاك...	—	٢	—	٢
(٧) للبناء	١	١	—	٢
الجملة	١٤٧	١٤	٦	١٥٥

هذا ومن الجدول الآتى يمكن الحكم على درجة نمو الحركة التعاونية بين سنتى ١٩١٩ و١٩٢٢ :

السنة	شركات جديدة	شركات منحلة	الرصيد
١٩١٩	٥٣٢٣	٧١١	٤٦١٢
١٩٢٠	٥٠٠٠	٩٩٤	٤٠٠٦
١٩٢١	٤٨٨٧	١٥٧٦	٣٣١١
١٩٢٢	٤٩٣٤	١٦٢٩	٢٤٠٥

ومما يستحق الملاحظة أن عدد الشركات المنحلة بسبب الافلاس قليل بالنسبة لجملة الشركات المنحلة فمثلا في سنة ١٩٢٢ كان عددها ٣٤ وتوزيعها كما يأتى :

٧	شركات مالية .
٣	« صناعية .
٢	« للبناء .
٦	« للاستهلاك .
٥	« انتاج العمل .
٧	« زراعية منها ٤ لتجار الفاكهة والخضر .
٤	« مختلفة .
٣٤	